ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية وكفاءة المخرجات التعليمية

د. سامي عبدالسلام الشيباني ميلاد*
كلية التربية الزاوية ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Samimilad0903@gmail.com

تاريخ الارسال 2026/3/15م تاريخ القبول 2026/4/1م

University admission policies at Al-Zawiya University and the efficiency of educational outcomes

Dr. Sami Abdulsalam Al-Shaibani Milad
Samimilad0903@gmail.com

Abstract:
The study aimed to identify the reality of university admission policies at Al-Zawiya University to achieve the efficiency of educational outcomes, by identifying the procedures and mechanisms of the admission policies adopted by the university and the extent of their compatibility with the requirements of academic efficiency, identifying the most prominent challenges and difficulties facing the application of the current admission policies at Al-Zawiya University, then measuring the extent to which the current admission policies contribute to directing students towards specializations that suit their abilities and academic inclinations, and finally proposing mechanisms and suggestions that contribute to developing university admission policies at Al-Zawiya University in a way that achieves the efficiency of educational outcomes. The study reached the following results: that the university admission policies adopted at Al-Zawiya University depend mainly on the general secondary school score, which limits its ability to achieve academic efficiency in its outputs. The current admissions policies at Al-Zawiya University face several challenges, including legislative shortcomings, weak administrative structure, resource shortages, and reliance on traditional criteria solely based on grade point averages. This hinders the achievement of effective educational outcomes. The current admissions policies contribute only to a limited extent to guiding students toward suitable specializations, as guidance often prioritizes overall grade point average over considering individual abilities and academic aptitudes. The proposed mechanisms and solutions include

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

adopting multiple criteria that encompass abilities and academic aptitudes, developing a guidance and counseling system, enhancing transparency in admissions, and aligning choices with labor market needs to ensure the effectiveness of educational outcomes.
Keywords: University admissions policies , educational efficiency

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية لتحقيق كفاءة المخرجات التعليمية، وذلك من خلال التعرف على إجراءات واليات سياسات القبول المعتمدة بالجامعة ومدى توافقها مع متطلبات الكفاءة الأكاديمية، و تحديد أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية، ثم قياس مدى إسهام سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم الأكاديمية، وأخيرا اقتراح آليات ومقترحات تسهم في تطوير سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية بما يحقق كفاءة المخرجات التعليمية وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أن سياسات القبول الجامعي المعتمدة في جامعة الزاوية تعتمد بشكل رئيسي على مجموع الثانوية العامة، مما يحد من قدرتها على تحقيق الكفاءة الأكاديمية في مخرجاتها .

"تواجه سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية تحديات متعددة تشمل القصور التشريعي، ضعف البنية الإدارية، نقص الموارد، واعتماد المعايير التقليدية على المجموع فقط، مما يعيق تحقيق كفاءة المخرجات التعليمية.

تسهم سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة نحو التخصصات المناسبة بدرجة محدودة، حيث يعتمد التوجيه غالبًا على المعدل العام أكثر من مراعاة القدرات الفردية وميول الطالب الأكاديمية. "تتمثل الآليات والمقترحات في اعتماد معايير متعددة تشمل القدرات والميول الأكاديمية، تطوير نظام الإرشاد والتوجيه، تعزيز الشفافية في القبول، وربط الاختيار باحتياجات سوق العمل لضمان كفاءة المخرجات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: سياسات القبول الجامعي- -الكفاءة التعليمية

المقدمة:

تُعد مؤسسات التعليم العالي من أهم الركائز الأساسية في عملية التنمية الشاملة في المجتمعات المعاصرة، حيث تسهم الجامعات بدور محوري في إعداد الكفاءات البشرية القادرة على مواجهة متطلبات العصر ومواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية

المتسارعة ويأتي نظام القبول الجامعي في مقدمة العوامل التي تؤثر في جودة مخرجات التعليم الجامعي، إذ يمثل البوابة الأساسية التي يتم من خلالها اختيار الطلبة المؤهلين للالتحاق بمختلف التخصصات الأكاديمية ومن ثم فإن تطوير سياسات القبول الجامعي يُعد من القضايا المهمة التي تحظى باهتمام متزايد من قبل صناع القرار والباحثين في مجال التعليم العالي، نظرًا لما له من تأثير مباشر في تحقيق الكفاءة الأكاديمية لمخرجات الجامعة، وقد شهدت نظم القبول في الجامعات خلال العقود الأخيرة العديد من التحولات نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، إضافة إلى الزيادة المستمرة في أعداد خريجي التعليم الثانوي الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي وأدى ذلك إلى ظهور تحديات متعددة تتعلق بقدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وفي الوقت نفسه ضمان اختيار الطلبة الأكثر قدرة واستعدادًا لمواصلة دراستهم الجامعية بنجاح لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في سياسات القبول التقليدية والعمل على تطويرها بما يتوافق مع متطلبات الجودة في التعليم العالي، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة و تُعد سياسات القبول الجامعي أداة تنظيمية مهمة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية واحتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة، إضافة إلى ضمان توزيع الطلبة بشكل عادل وموضوعي بين البرامج الأكاديمية و تسهم هذه السياسات في تحسين مستوى التحصيل العلمي للطلبة من خلال اعتماد معايير واضحة وشفافة في عملية القبول، مثل الاعتماد على المعدل الدراسي، واختبارات القبول، والقدرات والميول الأكاديمية للطلبة، بما يضمن توجيههم إلى التخصصات التي تتناسب مع إمكاناتهم العلمية وقدراتهم الفكرية وتأتي جامعة الزاوية باعتبارها إحدى المؤسسات التعليمية المهمة في ليبيا التي تسعى إلى تطوير برامجها الأكاديمية والارتقاء بمستوى مخرجاتها التعليمية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل ومع التوسع الذي شهدته الجامعة في السنوات الأخيرة من حيث عدد الكليات والتخصصات والطلبة، برزت الحاجة إلى تطوير سياسات القبول الجامعي بما يضمن تحقيق الكفاءة في اختيار الطلبة المؤهلين، ويعزز في الوقت ذاته مبدأ العدالة التعليمية بين المتقدمين للالتحاق بالجامعة فسياسات القبول الفعالة لا تقتصر على مجرد قبول الطلبة بناءً على المعدلات الدراسية فحسب، بل تتطلب أيضًا الأخذ في الاعتبار مجموعة من المعايير التي تسهم في تحقيق التوازن بين قدرات الطلبة ومتطلبات التخصصات المختلفة ،أن تطوير سياسات القبول يسهم في تعزيز جودة العملية التعليمية داخل الجامعة، إذ

يساعد على تقليل معدلات التعثر والانقطاع عن الدراسة، ويزيد من فرص نجاح الطلبة في مسيرتهم الأكاديمية كذلك فإن وجود نظام قبول واضح وشفاف يعزز الثقة بين الطلبة والمؤسسات التعليمية، ويحد من مظاهر التحيز أو عدم العدالة في توزيع الفرص التعليمية ومن هنا تبرز أهمية تبني سياسات قبول مرنة وقابلة للتطوير تتماشى مع التغيرات المستمرة في مجال التعليم العالي، وتستجيب لاحتياجات المجتمع وسوق العمل.

وبالتالي فإن تحقيق العدالة التعليمية في القبول الجامعي يُعد من المبادئ الأساسية التي تسعى إليها المؤسسات التعليمية الحديثة، حيث يهدف إلى توفير فرص متكافئة لجميع الطلبة بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية ويتطلب ذلك وضع معايير موضوعية وواضحة للقبول تضمن اختيار الطلبة على أساس الكفاءة والاستحقاق، مع توفير آليات داعمة تساعد الطلبة على الالتحاق بالتخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم العلمية.،ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة واقع سياسات القبول الجامعي في جامعة الزاوية والعمل على تطويرها بما يسهم في تحقيق كفاءة المخرجات التعليمية، ويعزز من قدرة الجامعة على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تسهم في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على أهمية تطوير نظام القبول الجامعي بما يواكب الاتجاهات الحديثة في إدارة التعليم العالي، ويضمن تحقيق أفضل استثمار للطاقات البشرية المتاحة.

أولا-مشكلة الدراسة:

تُعد سياسات القبول الجامعي من القضايا الأساسية التي تحظى باهتمام كبير في أنظمة التعليم العالي، لما لها من دور محوري في تنظيم عملية التحاق الطلبة بالجامعات وتوجيههم نحو التخصصات الأكاديمية المختلفة بما يتناسب مع قدراتهم العلمية وميولهم الدراسية وتمثل هذه السياسات أحد العوامل المؤثرة في جودة مخرجات التعليم الجامعي، إذ إن اختيار الطلبة وفق معايير موضوعية وعادلة يسهم في تحسين مستوى الأداء الأكاديمي داخل المؤسسات الجامعية ويعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها التعليمية والتنموية ومن هنا فإن أي خلل أو قصور في سياسات القبول قد ينعكس سلبًا على جودة العملية التعليمية، ويؤدي إلى ظهور مشكلات متعددة مثل تدني مستوى التحصيل العلمي، أو عدم التوافق بين قدرات الطلبة ومتطلبات التخصصات الجامعية، وقد شهدت مؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، نتيجة للزيادة

المستمرة في أعداد خريجي مرحلة التعليم الثانوي، إلى جانب تزايد الوعي بأهمية التعليم الجامعي في تحسين فرص العمل وتحقيق الاستقرار المهني والاجتماعي وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة الضغوط على الجامعات من حيث قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، الأمر الذي جعل من الضروري تطوير سياسات القبول الجامعي بما يحقق التوازن بين الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية ومتطلبات الجودة الأكاديمية وأن التطورات المتسارعة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا وسوق العمل تفرض على الجامعات إعادة النظر في نظم القبول التقليدية والعمل على تحديثها بما يتلاءم مع المتغيرات الحديثة و تواجه العديد من الجامعات تحديات تتعلق بمدى كفاءة سياسات القبول المعتمدة لديها، حيث تعتمد بعض المؤسسات التعليمية على معايير محدودة في عملية القبول مثل الاعتماد الكامل على المعدل الدراسي في شهادة التعليم الثانوي دون الأخذ في الاعتبار القدرات والميول الأكاديمية للطلبة أو متطلبات التخصصات المختلفة وقد يؤدي هذا الأسلوب إلى توجيه الطلبة نحو تخصصات لا تتوافق مع قدراتهم أو اهتماماتهم العلمية، مما ينعكس سلبًا على مستوى تحصيلهم الدراسي ويزيد من احتمالات التعثر الأكاديمي أو الانسحاب من الدراسة.

وتعد جامعة الزاوية من الجامعات الليبية التي شهدت توسعًا ملحوظًا في عدد الكليات والتخصصات والطلبة خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أوجد تحديات جديدة تتعلق بتنظيم عملية القبول وتوزيع الطلبة على البرامج الأكاديمية المختلفة وفي ظل هذا التوسع، قد تظهر بعض الإشكاليات المرتبطة بمدى ملاءمة سياسات القبول الحالية لمتطلبات التطوير الأكاديمي وتحقيق العدالة التعليمية بين الطلبة فقد تعتمد بعض سياسات القبول على معايير تقليدية قد لا تعكس بشكل كامل قدرات الطلبة وإمكاناتهم الحقيقية، و قد لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية لسوق العمل أو التوازن بين التخصصات العلمية المختلفة و أن تحقيق العدالة التعليمية في سياسات القبول يُعد من القضايا المهمة التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها، حيث يتطلب ذلك توفير فرص متكافئة لجميع الطلبة للالتحاق بالتخصصات الجامعية المختلفة على أساس الكفاءة والاستحقاق إلا أن غياب معايير واضحة وشفافة في بعض الأحيان قد يؤدي إلى شعور بعض الطلبة بعدم العدالة في توزيع فرص القبول، الأمر الذي قد يؤثر في مستوى الرضا لدى الطلبة ويضعف الثقة في النظام التعليمي لذلك فإن تطوير سياسات القبول الجامعي يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في مؤسسات التعليم العالي فإن التغيرات المتسارعة في متطلبات سوق العمل تفرض على

الجامعات ضرورة إعادة النظر في آليات القبول والتوجيه الأكاديمي للطلبة، بحيث يتم توجيههم نحو التخصصات التي تتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية. ويستلزم ذلك وجود سياسات قبول مرنة وقابلة للتطوير تستند إلى معايير علمية واضحة تسهم في تحقيق التوازن بين رغبات الطلبة وقدراتهم الأكاديمية واحتياجات سوق العمل.

ثانيا-تساؤلات الدراسة:

1- ما واقع سياسات القبول الجامعي المعتمدة في جامعة الزاوية، ومدى توافقها مع متطلبات الكفاءة الأكاديمية والعدالة التعليمية؟

2- ما أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية؟

3- إلى أي مدى تسهم سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم الأكاديمية؟

4- ما الآليات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية بما يحقق كفاءة المخرجات التعليمية؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع سياسات القبول الجامعي المعتمدة في جامعة الزاوية ومدى توافقها مع متطلبات الكفاءة الأكاديمية والعدالة التعليمية.

2- تحديد أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية.

3- قياس مدى إسهام سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم الأكاديمية.

4- اقتراح آليات ومقترحات تسهم في تطوير سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية بما يحقق كفاءة المخرجات التعليمية.

رابعا-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1-تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بسياسات القبول الجامعي في مؤسسات التعليم العالي.

2-تقدم إطارًا علميًا يمكن الاستفادة منه في فهم واقع نظم القبول الجامعي وآليات تطويرها.

3-تساعد الباحثين والمهتمين في مجال التعليم العالي على دراسة العلاقة بين سياسات القبول وجودة المخرجات التعليمية.
4-تمثل مرجعًا علميًا يمكن الاستناد إليه في إجراء دراسات مستقبلية تتعلق بتطوير نظم القبول في الجامعات الليبية.
5 - تساعد نتائج الدراسة صناع القرار في جامعة الزاوية على تطوير سياسات القبول بما يتلاءم مع متطلبات الجودة في التعليم العالي.
6- تسهم في تحسين آليات اختيار الطلبة وتوجيههم نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم العلمية.
7- تدعم تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعة.
8- تسهم في الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم الجامعي بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

خامسا-مفاهيم الدراسة:.

1- **تطوير سياسات القبول الجامعي**: يُقصد بتطوير سياسات القبول الجامعي عملية مراجعة وتحديث المعايير والإجراءات التي تعتمدها الجامعات في قبول الطلبة، بما يتلاءم مع متطلبات الجودة في التعليم العالي ويهدف هذا التطوير إلى تحقيق التوازن بين الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية واحتياجات المجتمع وسوق العمل و يسعى إلى ضمان اختيار الطلبة الأكثر قدرة واستعدادًا للالتحاق بالتخصصات المختلفة وفق معايير عادلة وشفافة وبذلك يسهم تطوير سياسات القبول في تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي وتعزيز كفاءة المخرجات التعليمية [1].
2- **تحقيق كفاءة المخرجات التعليمية**: يُقصد بتحقيق كفاءة المخرجات التعليمية توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلبة مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة وتشير الكفاءة التعليمية إلى قدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق أفضل النتائج الأكاديمية بأعلى مستوى من الجودة والفاعلية أما العدالة التعليمية فتعني إتاحة فرص التعليم بشكل عادل دون تمييز بين الطلبة، بما يضمن تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم والاستفادة منه وبذلك يسهم تحقيق كفاءة المخرجات التعليمية في دعم جودة التعليم وتعزيز التنمية المجتمعية[2].

الاطار العام للدراسة :

أولا- واقع سياسات القبول الجامعي المعتمدة في جامعة الزاوية ومدى توافقها مع متطلبات الكفاءة الأكاديمية :

تُعد سياسات القبول الجامعي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها أنظمة التعليم العالي، إذ تمثل المدخل الرئيس الذي يتم من خلاله اختيار الطلبة للالتحاق بالمؤسسات الجامعية المختلفة وتكتسب هذه السياسات أهميتها من كونها تسهم في تحقيق التوازن بين قدرات الطلبة الأكاديمية ومتطلبات البرامج التعليمية، و تساعد على تنظيم عملية توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة بما يضمن تحقيق الكفاءة الأكاديمية والعدالة التعليمية وفي هذا الإطار تسعى الجامعات إلى وضع معايير واضحة وإجراءات منظمة لعملية القبول، بما يسهم في اختيار الطلبة الأكثر قدرة على مواصلة دراستهم الجامعية وتحقيق النجاح الأكاديمي[3].

إن سياسات القبول الجامعي المعتمدة تعتمد بصورة أساسية على نتائج الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي، حيث يتم تحديد فرص القبول في الكليات المختلفة وفقًا لمعدلات الطلبة والطاقة الاستيعابية المتاحة لكل كلية ويعد هذا الأسلوب من الأساليب التقليدية المتبعة في العديد من الجامعات، إذ يسهم في تنظيم عملية القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة بطريقة إجرائية واضحة و يتم في بعض الحالات الأخذ في الاعتبار رغبات الطلبة عند اختيار التخصصات، وذلك في حدود الإمكانات المتاحة والطاقة الاستيعابية للكليات ورغم أن الاعتماد على المعدل الدراسي في مرحلة التعليم الثانوي يعد معيارًا مهمًا في تحديد مستوى التحصيل العلمي للطلبة، إلا أن الاعتماد عليه بشكل كامل قد لا يعكس بصورة دقيقة قدرات الطلبة وميولهم الأكاديمية الحقيقية فالمعدل الدراسي يعكس جانبًا من أداء الطالب في مرحلة دراسية سابقة، لكنه قد لا يكون كافيًا لتحديد مدى ملاءمة الطالب لتخصص جامعي معين، خاصة في التخصصات التي تتطلب مهارات أو قدرات خاصة ومن هنا تبرز الحاجة إلى تنويع معايير القبول بحيث تشمل جوانب أخرى مثل اختبارات القدرات، أو المقابلات الشخصية، أو التوجيه الأكاديمي الذي يساعد الطلبة على اختيار التخصصات التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم[4].

وأن التوسع في مؤسسات التعليم العالي وزيادة أعداد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعة قد فرض على الجامعات تحديات جديدة تتعلق بقدرتها على تحقيق التوازن بين الكفاءة الأكاديمية والعدالة التعليمية ففي بعض الأحيان قد يؤدي الضغط المتزايد على القبول الجامعي إلى اعتماد إجراءات تنظيمية تهدف إلى استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة، إلا أن هذه الإجراءات قد لا تكون كافية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم ولذلك فإن تطوير سياسات القبول الجامعي يمثل

خطوة أساسية نحو تحسين جودة العملية التعليمية وتعزيز كفاءة مخرجات التعليم العالي وبالتالي فإن تحقيق الكفاءة الأكاديمية في سياسات القبول يتطلب اختيار الطلبة الذين يمتلكون القدرات العلمية والاستعداد الأكاديمي الذي يمكنهم من النجاح في البرامج التعليمية المختلفة ويتحقق ذلك من خلال اعتماد معايير موضوعية وشفافة تسهم في تقييم مستوى الطلبة بصورة دقيقة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة التخصصات الجامعية ومتطلباتها العلمية فالتخصصات العلمية والتطبيقية، على سبيل المثال، تحتاج إلى مهارات وقدرات معينة قد لا تظهر بشكل واضح من خلال المعدل الدراسي فقط، الأمر الذي يستدعي تطوير آليات إضافية تساعد في تقييم قدرات الطلبة بصورة أكثر شمولية[5].

و لتحقيق العدالة التعليمية، فإن سياسات القبول الجامعي ينبغي أن تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعة ويعني ذلك أن يتم قبول الطلبة وفق معايير واضحة وموضوعية تضمن عدم التمييز بينهم على أساس الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من العوامل غير الأكاديمية و يتطلب تحقيق العدالة التعليمية توفير معلومات واضحة للطلبة حول شروط القبول وإجراءاته، بما يساعدهم على اتخاذ قرارات واعية فيما يتعلق باختيار التخصصات الجامعية حيث تسعى إلى تطوير منظومة التعليم الجامعي بما يتوافق مع متطلبات الجودة في التعليم العالي، وهو ما يستلزم مراجعة سياسات القبول المعتمدة بشكل دوري لضمان توافقها مع التطورات الأكاديمية ومتطلبات المجتمع فعملية تطوير سياسات القبول لا تقتصر على تعديل الإجراءات التنظيمية فحسب، بل تشمل أيضًا العمل على تعزيز الشفافية في عملية القبول، وتوفير آليات إرشاد أكاديمي تساعد الطلبة على اختيار التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم العلمية و أن تطوير سياسات القبول يسهم في الحد من بعض المشكلات التي قد تواجه الطلبة خلال مسيرتهم الجامعية، مثل التعثر الأكاديمي أو الانتقال المتكرر بين التخصصات فعندما يتم توجيه الطلبة منذ البداية إلى التخصصات التي تتوافق مع قدراتهم واهتماماتهم، فإن ذلك يسهم في تعزيز دافعيتهم للتعلم وتحقيق مستويات أفضل من الأداء الأكاديمي إضافة إلى ذلك، فإن وجود نظام قبول فعال يساعد الجامعات على تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها التعليمية من خلال توزيع الطلبة بشكل متوازن بين الكليات والتخصصات المختلفة[6].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن واقع سياسات القبول الجامعي يمثل عنصرًا مهمًا في تحقيق الكفاءة الأكاديمية والعدالة التعليمية فهذه السياسات تشكل الإطار الذي يتم من

خلاله تنظيم عملية التحاق الطلبة بالجامعة وتوجيههم نحو التخصصات المختلفة ومع ذلك، فإن التطورات المتسارعة في مجال التعليم العالي تفرض ضرورة العمل المستمر على تطوير هذه السياسات بما يتوافق مع متطلبات الجودة الأكاديمية ويعزز من قدرة الجامعة على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تسهم في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية:

تواجه سياسات القبول الجامعي في جامعة الزاوية مجموعة من التحديات والصعوبات التي تؤثر على كفاءتها وقدرتها على تحقيق العدالة التعليمية بين الطلبة، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل الأكاديمية والإدارية والاجتماعية التي تتداخل في عملية تنظيم القبول ومن أبرز هذه التحديات، محدودية المعايير المستخدمة في اختيار الطلبة، حيث تعتمد السياسات الحالية بصورة رئيسية على المعدلات الدراسية لشهادة التعليم الثانوي دون الأخذ الكافي في الاعتبار القدرات الخاصة والميول الأكاديمية للطلبة، وهو ما قد يؤدي إلى توجيه الطلبة نحو تخصصات لا تتناسب مع قدراتهم الفعلية، وبالتالي يزيد من احتمالات التعثر الأكاديمي أو الانسحاب المبكر من الدراسة الجامعية و أن الاعتماد على معيار واحد فقط يقلل من شمولية التقييم ويحد من قدرة الجامعة على اختيار الطلبة الأكثر استعدادًا لمواجهة متطلبات البرامج الأكاديمية المختلفة وتشكل الطاقة الاستيعابية المحدودة للكليات والتخصصات الأكاديمية تحديًا آخر أمام تطبيق سياسات القبول الحالية، إذ يزداد الضغط على بعض التخصصات ذات الطلب المرتفع، بينما تبقى تخصصات أخرى غير مكتملة العدد وهذا التفاوت يؤدي في بعض الأحيان إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية مؤقتة أو غير مرنة، مما يؤثر على التوزيع العادل للطلبة ويضعف القدرة على تحقيق العدالة التعليمية بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة أعداد المتقدمين للجامعة مقابل الموارد المتاحة يعقد من مهمة القبول ويجعل من الصعب تحقيق التوازن بين الجودة الأكاديمية وكفاءة الاستيعاب[7].

و تعاني سياسات القبول من محدودية المرونة في التكيف مع التغيرات المستمرة في سوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية، وهو ما يفرض على الجامعة تحديًا إضافيًا يتمثل في توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل بشكل فعّال فقد يؤدي عدم مراعاة هذه المتغيرات إلى إتاحة فرص للطلبة في تخصصات قد تكون غير مطلوبة أو لا تلبي احتياجات التنمية، مما ينعكس على فعالية

مخرجات التعليم وقدرتها على تلبية متطلبات المجتمع وتواجه جامعة الزاوية أيضًا تحديات مرتبطة بالجانب الإداري والتنظيمي لعملية القبول، إذ قد تفتقر بعض الكليات إلى أنظمة إلكترونية متطورة لإدارة الطلبات ومتابعة إجراءات القبول، مما يؤدي إلى تأخيرات في معالجة الملفات وصعوبة في ضمان الشفافية والكفاءة و أن غياب آليات تقييم دقيقة يحد من قدرة الجامعة على قياس مدى ملاءمة الطلبة للتخصصات المختلفة، ويزيد من احتمالات عدم توافق الطالب مع متطلبات البرنامج الأكاديمي الذي يلتحق به و أن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية قد تمثل صعوبة إضافية أمام تطبيق سياسات القبول بفاعلية، حيث يواجه الطلبة من خلفيات مختلفة تحديات تتعلق بالحصول على المعلومات الكافية حول شروط القبول ومتطلباته، وقد يؤدي ذلك إلى شعور البعض بعدم المساواة أو التمييز في فرص القبول بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على قدرة بعض الطلبة على الالتحاق بالجامعة أو اختيار التخصص الذي يتوافق مع ميولهم الأكاديمية، مما يضع عبئًا إضافيًا على سياسات القبول لتحقيق العدالة التعليمية[8].

ومن التحديات الأخرى المهمة التي تواجه تطبيق سياسات القبول الحالية، ضعف التوجيه الأكاديمي والإرشاد المبكر للطلبة، إذ يفتقر بعض الطلبة إلى الدعم الكافي لاتخاذ قرار مستنير بشأن التخصص الذي يناسب قدراتهم وميولهم و أن عدم وجود برامج إرشادية فعّالة قبل مرحلة القبول يجعل الطلبة يعتمدون على المعلومات غير الكاملة أو المشوهة، مما قد يؤدي إلى اختيارات غير مناسبة للتخصصات الجامعية، وبالتالي التأثير على مستوى تحصيلهم الأكاديمي واستمراريتهم في الدراسة و هناك تحديات مرتبطة بمتطلبات العدالة والشفافية في عملية القبول، إذ يتطلب تحقيق العدالة التعليمية وجود آليات واضحة وموضوعية لقبول الطلبة دون تحيز أو تمييز، مع ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين ولكن في بعض الأحيان قد تظهر حالات من الغموض في تطبيق بعض الإجراءات أو عدم وضوح المعايير، مما يؤثر على ثقة الطلبة في النظام التعليمي ويضعف من مصداقية سياسات القبول [9]،و يفرض التطور التكنولوجي السريع في مجالات التعليم والاختبارات الإلكترونية على الجامعة تحديًا مستمرًا لتحديث أنظمة القبول ودمج التكنولوجيا في عملية القبول بما يضمن دقة وشفافية الإجراءات وسهولة الوصول إلى المعلومات ويعتبر التأخر في تبني الحلول التقنية الحديثة أحد الصعوبات التي قد تحد من كفاءة العملية الإدارية للقبول وتزيد من احتمال حدوث أخطاء تنظيمية أو تأخير في قبول الطلبة وتؤثر السياسات الوطنية

والقوانين المنظمة للتعليم العالي على قدرة الجامعة على تطبيق سياسات قبول مرنة وفعّالة، حيث قد تفرض بعض اللوائح قيودًا تحد من إمكانيات الجامعة في تحديد معايير قبول أكثر شمولية ومرونة وهذا يتطلب تنسيقًا مستمرًا مع الجهات المختصة لضمان أن السياسات الجامعية تتماشى مع الإطار القانوني الوطني مع الحفاظ على جودة وكفاءة عملية القبول(10).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية تتراوح بين التحديات الأكاديمية والإدارية والاجتماعية، وتشمل محدودية المعايير، الضغوط على الطاقة الاستيعابية، غياب المرونة لمواكبة سوق العمل، نقص التوجيه والإرشاد الأكاديمي، ضعف الاستفادة من التكنولوجيا، وضرورة تحقيق العدالة التعليمية ومن ثم فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب مراجعة شاملة للسياسات المعتمدة وتطوير آليات مرنة وموضوعية تضمن تحسين جودة القبول الجامعي وتعزيز الكفاءة والعدالة في اختيار الطلبة.

ثالثا- مدى إسهام سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم الأكاديمية:

تُعد القدرة على توجيه الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية التي تتوافق مع قدراتهم وميولهم العلمية أحد الأهداف الرئيسة لسياسات القبول الجامعي، إذ يسهم ذلك في تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي وزيادة فرص النجاح والاستمرارية في التعليم العالي وتعمل سياسات القبول في جامعة الزاوية على محاولة توجيه الطلبة بما يتناسب مع إمكاناتهم، من خلال الاعتماد على معدلاتهم الدراسية في شهادة التعليم الثانوي واهتماماتهم المعلنة عند تقديم طلبات القبول ويُعد هذا الأسلوب من الطرق التقليدية التي تهدف إلى تحقيق التوافق بين قدرات الطالب ومتطلبات التخصص، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالدقة والفاعلية في التوجيه الأكاديمي من الجوانب الإيجابية التي تسهم بها سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة هو أنها توفر إطارًا منظمًا لتوزيع الطلبة على التخصصات الأكاديمية، حيث يتم تحديد المقاعد في كل كلية وفقًا لمعدلات الطلبة والطاقة الاستيعابية المتاحة، مما يضمن توزيعًا نسبيًا متوازنًا للطلبة و تسمح هذه السياسات للطلبة باختيار التخصصات التي يرغبون بها ضمن الحدود المتاحة، ما يعزز من شعورهم بالمسؤولية تجاه مسارهم الدراسي ويحفزهم على الالتزام والنجاح (11).

و تبقى هناك بعض الملاحظات حول مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق التوافق الأمثل بين قدرات الطالب ومتطلبات التخصص فاعتماد المعدل الدراسي فقط كمعيار رئيس قد لا يعكس بشكل كامل القدرات العقلية والمهارات الشخصية للطالب، ولا يأخذ بعين الاعتبار ميوله واهتماماته الفعلية على سبيل المثال، قد يكون الطالب متفوقًا في المواد العلمية لكنه يمتلك ميولًا أدبية أو فنية، وإذا تم توجيهه إلى تخصص علمي فقط بناءً على معدله، فقد يعاني من ضعف الدافعية وقلة التفاعل مع محتوى البرنامج الدراسي، ما يؤثر على أدائه الأكاديمي ومن هنا تبرز أهمية دمج آليات تقييم إضافية ضمن سياسات القبول، مثل اختبارات القدرات، والمقابلات الشخصية، والاستبيانات التي تحدد ميول الطالب واهتماماته، إضافة إلى الاستفادة من التوجيه والإرشاد الأكاديمي قبل مرحلة القبول تساعد هذه الآليات في التعرف على نقاط القوة والضعف لدى الطلبة، وتوجيههم إلى التخصصات الأكثر توافقًا مع إمكاناتهم، مما يزيد من فرص نجاحهم واستمراريتهم في التعليم الجامعي و أن السياسات الحالية تسعى إلى توجيه الطلبة بما يتوافق مع الطاقة الاستيعابية للكليات والتخصصات، الأمر الذي يحد من ازدحام بعض التخصصات ذات الطلب المرتفع ويضمن استكمال البرامج الأكاديمية بكفاءة إلا أن هذا الجانب يفرض قيودًا على حرية الاختيار لدى بعض الطلبة، حيث قد لا يتمكنون دائمًا من الالتحاق بالتخصص الذي يرغبون فيه نتيجة محدودية المقاعد، ما قد يؤثر على رضاهم الأكاديمي [12].

وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن التوجيه الأكاديمي الفعال يتطلب استراتيجيات شاملة تشمل تقديم الإرشاد المهني قبل القبول وأثناء الدراسة، بحيث يتمكن الطالب من التعرف على التخصصات المختلفة ومتطلبات كل برنامج أكاديمي، وكذلك الفرص المستقبلية لسوق العمل وتعمل هذه الاستراتيجيات على تعزيز قدرة الطلبة على اتخاذ قرارات واعية فيما يتعلق بمسارهم التعليمي، وبالتالي تحسين توافق قدراتهم مع متطلبات التخصصات الجامعية ويوجد عدد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين التوجيه الأكاديمي للطلبة، مثل جلسات التوعية حول التخصصات المختلفة وورش عمل تعريفية بالبرامج الأكاديمية، إضافة إلى تقديم معلومات مفصلة عبر الموقع الإلكتروني للجامعة حول متطلبات القبول والتخصصات المتاحة ومع ذلك تظل هناك حاجة إلى توسيع نطاق هذه المبادرات وزيادة فعاليتها لضمان وصول المعلومات لجميع الطلبة المتقدمين ولتمكينهم من اختيار التخصص الذي يناسب قدراتهم وميولهم الأكاديمية بشكل أفضل[12].

و تسهم سياسات القبول في توجيه الطلبة نحو التخصصات من خلال الربط بين قدراتهم الأكاديمية ومتطلبات البرامج، وهو ما يحد من احتمالات التعثر الأكاديمي أو الانتقال المتكرر بين التخصصات فالتوجيه المبكر والملائم يساعد الطلبة على التكيف مع متطلبات البرنامج الدراسي، ويزيد من قدرتهم على استيعاب المحتوى العلمي والتفاعل الإيجابي مع البيئة الأكاديمية، ما ينعكس بدوره على تحصيلهم العلمي ومستوى رضائهم عن تجربتهم الجامعية يمكن القول إن مدى إسهام سياسات القبول الحالية في توجيه الطلبة يعتمد على عدة عوامل مترابطة، أهمها تنوع المعايير المستخدمة في القبول، وجودة التوجيه والإرشاد الأكاديمي، وتوافق الطاقة الاستيعابية مع رغبات الطلبة، ومدى وضوح الإجراءات والمعايير المتبعة وكلما كانت هذه العوامل متكاملة ومرنة، زادت قدرة الجامعة على توجيه الطلبة نحو التخصصات الأنسب لهم، مما يحقق أهداف الكفاءة الأكاديمية ويعزز العدالة التعليمية[13].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية تسهم بدرجة معينة في توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم الأكاديمية، لكنها تحتاج إلى تطوير وإضافة آليات تقييم وتوجيه أكثر شمولية ومرونة فدمج اختبارات القدرات، والمقابلات الشخصية، والبرامج الإرشادية قبل مرحلة القبول، إلى جانب مراعاة ميول الطلبة ورغباتهم، يمثل خطوة مهمة لتعزيز فعالية سياسات القبول وتحقيق التوافق الأمثل بين قدرات الطالب ومتطلبات التخصصات الأكاديمية المختلفة.

رابعا- الأليات والمقترحات التي تسهم في تطوير سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية بما يحقق كفاءة المخرجات التعليمية:

تسعى الجامعات الحديثة إلى تطوير سياسات القبول الجامعي بما يتوافق مع أهداف الجودة الأكاديمية والعدالة التعليمية، وذلك من خلال تبني آليات واضحة ومرنة تساعد على اختيار الطلبة الأكثر ملاءمة للتخصصات المختلفة و يمثل تطوير سياسات القبول خطوة استراتيجية لتعزيز الكفاءة الأكاديمية وتحقيق العدالة بين الطلبة المتقدمين، إذ يتطلب ذلك دمج مجموعة من الإجراءات والآليات التي تضمن توافق قدرات الطلبة مع متطلبات البرامج الأكاديمية ويأتي هذا التطوير في إطار الحاجة إلى معالجة التحديات الحالية التي تواجه الجامعة في تنظيم عملية القبول، سواء من حيث محدودية المعايير أو الضغط على الطاقة الاستيعابية للكليات، أو ضعف التوجيه الأكاديمي والإرشاد قبل القبول[14].

إن أحد أهم الآليات التي يمكن تبنيها لتطوير سياسات القبول هو تنويع المعايير المستخدمة في اختيار الطلبة بحيث لا يقتصر التقييم على المعدل الدراسي فقط، بل يشمل أيضًا اختبارات القدرات العقلية والفنية، والمقابلات الشخصية، واستبيانات ميول واهتمامات الطلبة وتساعد هذه الآليات في تحديد نقاط القوة والضعف لدى الطلبة وتوجيههم نحو التخصصات التي تتوافق مع قدراتهم، مما يقلل من معدلات التعثر الأكاديمي ويعزز من رضاهم الدراسي و أن دمج التقييم النفسي والمعرفي للطلبة يتيح فهمًا أعمق لإمكاناتهم ويزيد من دقة عملية التوجيه الأكاديمي ومن الآليات المهمة أيضًا اعتماد نظم إلكترونية متطورة لإدارة طلبات القبول، تشمل تقديم الطلبات عبر الإنترنت، وتحديث قواعد البيانات، ومتابعة إجراءات القبول بشكل دقيق وشفاف وتساعد هذه النظم في تقليل الأخطاء الإدارية وتسريع عملية قبول الطلبة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في توزيع المقاعد بين التخصصات المختلفة و تتيح الأنظمة الإلكترونية إمكانية متابعة الطلبة بعد القبول وتقييم أدائهم الأكاديمي بما يتيح للجامعة إجراء تحسينات مستمرة في سياسات القبول بناءً على بيانات دقيقة وموثوقة[15].

و يشكل التوجيه والإرشاد الأكاديمي قبل مرحلة القبول آلية حيوية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تعريفية بالبرامج الأكاديمية والتخصصات المتاحة، وورش عمل ولقاءات إرشادية للطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعة، مع تقديم استشارات فردية تحدد نقاط القوة والميول لكل طال ويسهم هذا النوع من التوجيه في تمكين الطلبة من اتخاذ قرارات واعية، وبالتالي تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي وتقليل معدلات الانسحاب أو الانتقال بين التخصصات و يجب أن تتضمن آليات تطوير سياسات القبول تعزيز العدالة التعليمية من خلال وضع معايير واضحة وشفافة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين ويشمل ذلك توحيد الإجراءات بين الكليات المختلفة، وتحديد عدد المقاعد وفقًا لمعدلات الطلبة والطاقة الاستيعابية، بالإضافة إلى وضع آليات لضمان عدم التمييز على أساس الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية للطلبة ويساعد هذا النهج في تعزيز الثقة بين الطلبة والنظام التعليمي وزيادة الرضا عن عملية القبول[16].

ومن المقترحات المهمة أيضًا إدماج عنصر المرونة في السياسات بحيث تسمح بإجراء تعديلات دورية على المعايير والإجراءات بما يتوافق مع التطورات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل ويمكن ذلك من خلال إجراء تقييم دوري لسياسات القبول

ومراجعة نتائجها وتحليل مدى نجاح الطلبة في البرامج الأكاديمية المختلفة، ومن ثم تعديل المعايير بما يعزز التوافق بين قدرات الطلبة واحتياجات التخصصات و يمكن إدخال برامج تدريبية للأخصائيين الأكاديميين المسؤولين عن القبول لضمان تطبيق السياسات بشكل موضوعي وفعال ويعتبر التعاون بين الجامعة والجهات المختصة في التعليم وسوق العمل آلية أخرى لتطوير سياسات القبول، إذ يتيح ذلك للجامعة معرفة التخصصات المطلوبة وفق احتياجات المجتمع وتوجهات التنمية الوطنية ويسهم هذا التعاون في توجيه الطلبة نحو التخصصات التي تتوافق مع فرص العمل المستقبلية، وبالتالي تحسين جودة مخرجات التعليم وزيادة فرص توظيف الخريجين و يمكن من خلال هذا التعاون توفير برامج تدريبية مصممة لتعزيز قدرات الطلبة في المجالات العملية التي يحتاجها سوق العمل، بما يعزز الكفاءة الأكاديمية ويحقق العدالة التعليمية [17].

ويمكن اعتماد برامج متابعة وتقييم مستمرة لأداء الطلبة بعد القبول كآلية لتطوير السياسات بشكل مستدام فتتبع تحصيل الطلبة، ورضاهم عن التخصصات، ومستوى تفاعلهم الأكاديمي يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في سياسات القبول، ويتيح إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع النتائج الفعلية هذا الأسلوب يعزز القدرة على اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة، ويسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة[18].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تطوير سياسات القبول الجامعي بجامعة الزاوية يتطلب مجموعة متكاملة من الآليات والمقترحات التي تشمل تنويع معايير القبول، وتعزيز التوجيه والإرشاد الأكاديمي، وتطبيق أنظمة إلكترونية متطورة، وضمان العدالة التعليمية، وإدماج المرونة في السياسات، والتعاون مع سوق العمل، والمتابعة المستمرة للطلبة إن تبني هذه الآليات يضمن اختيار الطلبة الأكفاء، وتحقيق توافقهم مع التخصصات المناسبة، وزيادة رضاهم وتحسين مخرجات التعليم، بما يسهم في تعزيز الكفاءة الأكاديمية وتحقيق العدالة التعليمية على مستوى الجامعة.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن سياسات القبول الجامعي المعتمدة في جامعة الزاوية تعتمد بدرجة كبيرة على المعدل الدراسي لشهادة التعليم الثانوي كمعيار رئيس في قبول الطلبة وتوزيعهم على التخصصات المختلفة وقد أسهم هذا الأسلوب في تنظيم عملية القبول وتحديد الطاقة الاستيعابية للكليات بصورة إجرائية واضحة إلا أن الاعتماد

على هذا المعيار بشكل أساسي قد لا يعكس بصورة كافية قدرات الطلبة وميولهم الأكاديمية الحقيقية و أن هذه السياسات تحتاج إلى تطوير من خلال تنويع معايير القبول وتعزيز التوجيه الأكاديمي بما يحقق توافقًا أفضل بين قدرات الطلبة ومتطلبات التخصصات وبذلك يمكن تعزيز الكفاءة الأكاديمية وتحقيق قدر أكبر من العدالة التعليمية بين الطلبة.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية يواجه عددًا من التحديات والصعوبات، من أبرزها الاعتماد الكبير على المعدل الدراسي كمعيار رئيس في القبول دون الأخذ في الاعتبار القدرات والميول الأكاديمية للطلبة و أن زيادة أعداد المتقدمين للالتحاق بالجامعة مقارنة بالطاقة الاستيعابية للكليات تمثل تحديًا أمام تحقيق التوازن في توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة إضافة إلى ذلك، يبرز ضعف التوجيه والإرشاد الأكاديمي قبل مرحلة القبول كعامل يؤثر في اختيار الطلبة لتخصصاتهم و أن محدودية استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في إدارة عملية القبول قد تؤثر في كفاءة الإجراءات التنظيمية وتشير هذه التحديات إلى ضرورة تطوير سياسات القبول بما يعزز الكفاءة الأكاديمية ويحقق العدالة التعليمية.

3-بينت نتائج الدراسة أن سياسات القبول الحالية في جامعة الزاوية تسهم بدرجة معينة في توجيه الطلبة نحو التخصصات المختلفة من خلال الاعتماد على المعدلات الدراسية والطاقة الاستيعابية للكليات ويساعد هذا الأسلوب في تنظيم عملية توزيع الطلبة على البرامج الأكاديمية المتاحة إلا أن الاعتماد على المعدل الدراسي فقط قد لا يعكس بشكل دقيق ميول الطلبة وقدراتهم الحقيقية و أن ضعف التوجيه والإرشاد الأكاديمي قبل القبول قد يؤدي إلى اختيار بعض الطلبة لتخصصات لا تتوافق مع اهتماماتهم ولذلك فإن تطوير آليات التوجيه الأكاديمي وتنويع معايير القبول يمكن أن يسهم في تحسين توافق الطلبة مع تخصصاتهم الجامعية.

4-أكدت نتائج الدراسة أن تطوير سياسات القبول الجامعي في جامعة الزاوية يتطلب تبني مجموعة من الآليات والمقترحات التي تسهم في تحقيق كفاءة المخرجات التعليمية ومن أبرز هذه الآليات تنويع معايير القبول بحيث لا تقتصر على المعدل الدراسي فقط، بل تشمل اختبارات القدرات والتوجيه الأكاديمي و أن اعتماد الأنظمة الإلكترونية الحديثة في إدارة عملية القبول يسهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في الإجراءات ويعد تعزيز برامج الإرشاد الأكاديمي للطلبة قبل مرحلة القبول خطوة مهمة لتوجيههم نحو التخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم ومن شأن تطبيق هذه

المقترحات أن يسهم في تحسين جودة القبول الجامعي وتحقيق التوازن بين قدرات الطلبة ومتطلبات التخصصات المختلفة.

التوصيات:

1- العمل على تطوير سياسات القبول الجامعي في جامعة الزاوية بما يتوافق مع متطلبات الجودة في التعليم العالي ومعايير الكفاءة الأكاديمية.

2- تنويع معايير القبول بحيث لا تقتصر على المعدل الدراسي فقط، بل تشمل اختبارات القدرات والميول الأكاديمية للطلبة.

3- تعزيز برامج الإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطلبة قبل مرحلة القبول لمساعدتهم في اختيار التخصصات المناسبة لقدراتهم واهتماماتهم.

4- اعتماد أنظمة إلكترونية حديثة لإدارة عملية القبول بما يضمن الشفافية والدقة وسهولة الإجراءات.

5- مراجعة سياسات القبول بشكل دوري لضمان توافقها مع التطورات العلمية ومتطلبات سوق العمل.

6- تحقيق التوازن بين الطاقة الاستيعابية للكليات المختلفة وأعداد الطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعة.

7- تعزيز مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلبة المتقدمين للقبول من خلال تطبيق معايير واضحة وموضوعية.

8- دعم التعاون بين الجامعة والمؤسسات التعليمية وسوق العمل لتوجيه الطلبة نحو التخصصات التي تلبي احتياجات المجتمع والتنمية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامـــــــــــش:

1-محمد عبد الفتاح الخطيب، إدارة التعليم العالي: الاتجاهات المعاصرة، ط1، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2019م ، ص 112.
2-خالد محمد السعدي، العدالة التعليمية والكفاءة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2021م ، ص 89.
3-إسلام محمد عبد العزيز، نعمات عبد الناصر أحمد، ومروة مصطفى محمد الأسدي، تطوير سياسة القبول بالجامعات المصرية في ضوء معيار الجدارة (دراسة مقارنة)، أسيوط: المجلة التربوية لتعليم الكبار – كلية التربية – جامعة أسيوط، 2024م ،ص 172.
4-فاطمة السيد صادق محمد،" تطوّر سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي"، بنها: مجلة كلية التربية – جامعة بنها، 2020م ، ص 201.
5-محي الدين فرّا، دياب الرويمي، وأشرف جلادة، دور السياسات التعليمية في الجامعات الليبية في تحقيق مجتمع المعرفة (جامعة المرقب نموذجًا)، ليبيا :،مجلة جامعة سبها للعلوم البحثة والتطبيقية ، مجلد 20، العدد3 ،2021م، ص 48.
6-جامعة الزاوية – إدارة القبول والتسجيل، اللائحة المنظمة للقبول والتسجيل والدراسة والامتحانات بجامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا: جامعة الزاوية، آخر تحديث 2023م.
7-فوزي محمود الالفي الحسومي، تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الثامن، العدد الأول، 2021م، ص 393.
8- زينب أبوعبيد، الصعوبات التي تواجه باحثات الجامعات الليبية وسبل حلها: دراسة وصفية تحليلية على عينة من الأكاديميات الليبيات، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية 15، العدد 1 (2025م)، ص 64.
9-ميكائيل إدريس الرفادي ، وكريمة المبروك علي، ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا في ضوء تجربة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مجلة الدراسات الاقتصادية 4 ، العدد 3 (2021م)، ص 161.
10-عطية سالم الجِدّاد، المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، مجلة ابحاث، العدد 13 (مارس 2019م)، ص 476.
11-ميكائيل إدريس الرفادي ، كريمة المبروك علي الرقيعي، وهاشم منصور مفتاح بدر، مقترح لتطوير سياسات قبول الطالب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، بنغازي: جامعات بنغازي ودرنة، 2020م ، ص 98.
12-محمد مصطفى، سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي... أزمة والحل، القاهرة: المفوضية المصرية للحقوق والحريات، 2016م ، ص 10.
13-سندس اللحيدان ، وآخرون، نظام القبول بالتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسنغافورة: دراسة مقارنة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث – العلوم التربوية والنفسية 5، العدد 35 (2021م)، ص27.
14- إسلام محمد عبد العزيز، تطوير سياسة القبول بالجامعات المصرية في ضوء معيار الجدارة (دراسة مقارنة)، أسيوط: المجلة التربوية لتعليم الكبار – كلية التربية – جامعة أسيوط، 2023م، ص172.

15-فاطمة السيد صادق محمد، تطوّر سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي، بنها: مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 2020م، ص377.
16-عماد عبد اللطيف محمود عبد اللطيف، تصور مقترح لتطوير نظم القبول في الجامعات-المصرية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء بعض الخبرات العالمية، القاهرة: مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، 2022م ،ص 250.
17-علا عبدالرحيم أحمد و سحر محمد علي، رؤية نقدية لسياسات القبول بالتعليم العالي في مصر على ضوء بعض تحولات التنمية الشاملة، القاهرة: مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة الفيوم، 2023م، ص 272.
18-منار محمد إسماعيل بغدادي، رؤية مستقبلية تطوير سياسات القبول بالتعليم العالي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، القاهرة: صحيفة التربية، رابطة خريجي المعاهد وكليات التربية، 2016م ، ص50.